



مقترح

السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية فى دولة ليبيا الوضع الراهن والممارسات المثلى مايو 2023 – مايو 2025م.

الهيئة العامة للمعلومات
د. عبدالرؤوف علي البيباص
خبير التحول الرقمي

الهيئة العامة للمعلومات

الهيئة العامة للمعلومات إحدى المؤسسات التابعة لرئاسة الوزراء بالدولة الليبية والجهة المكلفة اداريا حسب قانون رقم (4) لسنة 1990 بشأن النظام الوطني للمعلومات والتوثيق، بالإشراف على «**النظام الوطني للمعلومات**» الذي يعتمد على انسياب وإدارة وتوظيف البيانات والمعلومات والمؤشرات الرسمية التي تعكس بشكل مباشر كل ما يتعلق بكافة مناشط الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بالدولة.

السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية في دولة ليبيا

بناءً على الدراسة التي قامت بها الهيئة العامة للمعلومات بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا لتقييم الحالة للنفاذية الرقمية، يمكن القول إن الواقع الراهن للنفاذية الرقمية لأصحاب الإعاقة في دولة ليبيا يواجه تحديات عديدة. وفي ظل سعي الدولة الليبية للتحويل الرقمي الشامل بات من الضروري تعزيز الجهود لتطوير بيئة رقمية شاملة ومتكاملة في ليبيا تضمن الوصول المتكافئ للفرص والخدمات لجميع فئات المجتمع، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن. ومن الضروري أن تكون التقنيات والخدمات الرقمية مصممة بشكل يسمح لهؤلاء الأفراد باستخدامها بكفاءة وفاعلية، مع توفير الأدوات والتقنيات اللازمة لتحقيق ذلك. ولضمان ذلك بات من الواجب وجود سياسة وطنية للنفاذية الرقمية تلبى تلك الطموحات

أهداف السياسة

تهدف السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية إلى تحقيق توازنٍ عادلٍ في فرص الوصول للأفراد ذوي الإعاقة وكبار السن في عالم التكنولوجيا الرقمية. تعمل هذه السياسة على تجاوز العقبات التكنولوجية، والتوثق من أن تطوير المنتجات والخدمات يجعلها متاحة للجميع بغض النظر عن القدرات الجسدية أو الحسية أو العقلية. ولتحقيق هذا الهدف النبيل، يتطلب الأمر تعاوناً فاعلاً ومستداماً بين القطاعين الحكومي والخاص والمجتمع المدني. وبفضل النفاذية الرقمية، يكتسب الأفراد ذوو الإعاقة وكبار السن القدرة على استثمار التكنولوجيا والمشاركة بشكل كامل في مجتمعاتهم، وهذا ما يؤدي إلى تحسين نوعية حياتهم وتوسيع آفاقهم في مختلف المجالات، سواءً في التواصل أو العمل أو التعلم .

الولاية الوطنية

قانون رقم (5) لسنة 1987م بشأن المعاقين والذي يشتمل على 39 مادة تعنى بحقوق المعاقين

- قانون رقم 20 لسنة 1998 م بشأن صندوق الرعاية الاجتماعية يتولى تنظيم شئون التضامن الاجتماعي من معاشات

وإعانات، ومنح وغيرها من خدمات الرعاية الاجتماعية

- وثيقة الدستور المؤقتة لليبيا 2011 (المعدل 2012)

• مادة (5) الأسرة هي الركن الأساسي للمجتمع، وهي في حمى الدولة، وتحمي الدولة الزواج وتُشجع عليه، وتكفل حماية الأمومة والطفولة والشيخوخة، وترعى النشء والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة.

- تُعدّ ليبيا من الأطراف الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ("CRPD") مايو 2008 والتي

دخلت حيز التنفيذ في في فبراير 2018.

- قرار رقم 38 لسنة 2022 م بشأن إنشاء المفوضية العليا لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، مجلس الوزراء الحكومة

الوضع الراهن للنفاذية الرقمية في ليبيا

* أداء ليبيا في بعض المؤشرات الدولية والإقليمية والوطنية ذات الصلة.

- مؤشر التنمية البشرية (HDI) Human Development Index

تقع ليبيا في المرتبة 92 من 193 وفق المؤشر الصادر في العام 2022. ومن الملاحظ أن الأداء قد عاد للتحسن في العام 2022 مقارنة بالعام 2021.

-مؤشر تقييم حقوق النفاذ الرقمي (DARE) Digital Accessibility Rights Evaluation Index جرى إصدار هذا المؤشر من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية UNDESA

تقع ليبيا وفق هذا المؤشر الصادر في العام 2020 في المرتبة 116 (من 136) بقيمة إجمالية قدرها 18.5. وهي أدنى من القيمة الوسطى للدول النامية والبالغة 42.4.

-مؤشر تطور الحكومة الالكترونية (eGDI) e-Government Development Index

جرى إصدار هذا المؤشر من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة. UNDESA.

تقع ليبيا وفق هذا المؤشر الصادر في العام 2022 في المرتبة 169 (من 193) بقيمة إجمالية قدرها 0.34. وهي أدنى من وسطي الدول النامية والبالغ 0.59.

-مؤشر المشاركة الالكترونية (ePI) e-Participation Index

تقع ليبيا وفق هذا المؤشر الصادر في العام 2022 في المرتبة 189 (من 193) بقيمة إجمالية قدرها 0.03. وهي أدنى من وسطي الدول النامية والبالغ 0.6.

-استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ليبيا

بحسب الاتحاد الدولي للاتصالات، تبلغ نسبة مستخدمي الهاتف النقال 43% (العام 2021)، ونسبة الاشتراكات الفاعلة للحزمة العريضة النقالة 17% (العام 2021)، ومستخدمي الحزمة العريضة الثابتة 4.9% (العام 2021) وتبلغ نسبة مستخدمي الانترنت 18% (العام 2014)

- معدلات الإعاقة في ليبيا

وفقًا للتحليل القطري المشترك للأمم المتحدة، 2021 ، يُقدَّر عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في ليبيا بما يتراوح بين 2.9 في المائة إلى 14.3 في المائة من السكان، مع العديد من الإعاقات مدى الحياة الناجمة عن الصراع

تحليل الوضع الراهن للنفاذية الرقمية في ليبيا

- من خلال تحليل البيانات الواردة وبعض الوثائق، يمكن تحديد أهم مواطن القوة والضعف والتحديات والمخاطر والتي ينبغي معالجتها في السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية وتحليل SWOT يبين أهم هذه الجوانب.

* مواطن القوة

الخطط والالتزام والحوكمة

- توفر خطة وطنية للتنمية المستدامة؛
- توفر سياسة وطنية للتحويل الرقمي؛
- الاهتمام الحكومي بموضوع النفاذية الرقمية ووضع رؤية ومخطط وطني للموضوع؛
- توفر قانون لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة (1987)؛
- إمكانية تمويل مشروعات النفاذية الرقمية من خلال الموازنة الحكومية؛

خدمات والتطبيقات والمنتجات

- البدء بالعمل على توفير بعض الخدمات الالكترونية التي تراعي النفاذية الرقمية؛
- تطوير بعض الجهات الخاصة لمبادئ إرشادية للنفاذية الرقمية؛
- توفر استراتيجية توعية/تسويق لتعزيز استيعاب الخدمات الرقمية عبر جميع القنوات المتاحة؛

البنية التحتية والمعايير

- توفر معايير فنية لدى بعض الجهات الوطنية لتطوير الخدمات والتطبيقات بطريقة قابلة للنفاذ من الجميع؛
- توفر دليل لمنهجيات وإجراءات تطوير الخدمات في بعض المؤسسات؛

الإمكانات والثقافة والمهارات

- توفر رؤية واضحة لدى معظم المؤسسات الوطنية حول متطلبات القدرات اللازمة لتحقيق النفاذية الرقمية؛
- توفر بعض برامج التعليم والتدريب المهني والأنشطة المناسبة للتوعية حول النفاذية الرقمية في بعض الجهات الوطنية؛
- البدء بعملية استقطاب الموارد المتخصصة في النفاذية الرقمية في بعض الجهات الوطنية؛

البيئة المحيطة الرقمية

- توفر العديد من من التخصصات التي تدعم مجالات تكنولوجيا المعلومات؛
- توفر الحاضنات والمسرّعات التي تستقبل مواضيع النفاذية الرقمية؛
- إمكانية التعاون بين القطاع العام والخاص (بما في ذلك الجهات الأكاديمية) في مجال تنفيذ مشاريع النفاذية الرقمية؛
- توفر مؤسسات غير حكومية نشطة وفاعلة في مجال النفاذية الرقمية.

مواطن الضعف

الخطط والالتزام والحوكمة

- عدم توفر رؤية حكومية معلنة للنفاذية الرقمية؛
- عدم توفر مؤشرات رقمية لمتابعة النفاذية الرقمية على المستوى الوطني؛
- عدم توفر إطار ملزم وموحد للجهات الحكومية في مجال النفاذية الرقمية وإنما فقط مبادرات فردية؛
- عدم إصدار معايير للمشتريات الحكومية لتكنولوجيا المعلومات النفاذية الرقمية؛

البنية التحتية والمعايير

- عدم تضمين دليل المنهجيات متطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة؛
- عدم مراعاة النفاذية الرقمية في مراكز الاتصال الداعمة للخدمات عموماً؛
- عدم تضمين المواقع الحكومية البيانات المفتوحة بطريقة قابلة للنفاذ من الجميع (وخاصة الأشخاص ذوي الإعاقة)؛

الخدمات والتطبيقات والمنتجات

- عدم مراعاة متطلبات النفاذية الرقمية في المواقع الحكومية عموماً؛
- عدم تصميم الخدمات الحكومية بطريقة تراعي متطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة عموماً؛
- عدم توفر مبادئ إرشادية لتحديد تصميم وتنفيذ الخدمات الرقمية بشك يراعي النفاذية الرقمية؛
- عدم مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في تصميم واختبار واستخدام الخدمات الرقمية؛
- عدم تقديم الخدمات الرقمية الحالية بطريقة متكاملة تشمل الأفراد ذوي الإعاقة؛
- عدم توفر آلية لاستيعاب ملاحظات المستخدمين ذوي الإعاقة؛
- عدم استخدام البث التلفزيوني والإذاعي للترويج للنفاذية الرقمية؛
- عدم توفر إمكانات النفاذية الرقمية في كافة الصرافات الآلية؛
- عدم مراعاة متطلبات النفاذية الرقمية عند شراء تجهيزات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عموماً؛

الإمكانات والثقافة والمهارات

- في القطاع العام، نقص الموارد البشرية المدربة اللازمة لتنفيذ النفاذية الرقمية؛
- في القطاع العام، لا تتوفر برامج كافية للتدريب في مجال النفاذية الرقمية على الرغم من بعض الأنشطة الهادفة إلى التوعية بهذا المجال؛
- عدم توفر برامج للتدريب المهني في مجال النفاذية الرقمية في كافة المؤسسات؛

البيئة المحيطة الرقمية

- عدم تضمين برامج النفاذية الرقمية في المناهج الأكاديمية؛
- محدودية الاستفادة من البرامج المتوفرة للتدريب في مجال النفاذية الرقمية؛

الفرص

- التحوّل الرقمي المتسارع الذي فرضته الجائحة كوفيد 19؛
- الدعم الإداري العالي المستوى للتقدم في تنفيذ استراتيجيات التحول الرقمي للخدمات الالكترونية؛
- التوجه الحكومي لدعم مبادرات تتضمن متطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة؛
- إمكانية التعاون الدولي والإقليمي لتبادل التجارب الناجحة في تطوير السياسات والإرشادات الفنية للنفاذية الرقمية؛
- توفر أدوات تطوير السياسات والارشادات الفنية للنفاذية الرقمية في إطار مشروع الإسكوا ADIP؛
- إمكانية الاستفادة من الحلقات التدريبية وأنشطة بناء القدرات والتدريب المتوفرة في مجال النفاذية الرقمية؛

المخاطر

- التأخر في اعتماد سياسة النفاذية الرقمية والإرشادات الفنية؛
- عدم توفير التمويل اللازم لتعزيز البنية التحتية التكنولوجية، ولا سيما النفاذ إلى الحزمة العريضة الثابتة والنقالة؛
- عدم توفير الموارد البشرية المؤهلة الضرورية للمشاركة في تعزيز نفاذية التطبيقات ومواقع الويب؛
- مقاومة التغيير في الجهات الإدارية للتحول الرقمي؛
- عدم توفير المحفّزات المناسبة للقطاع الخاص للاستثمار في تطبيقات النفاذية الرقمية؛

الغايات الرقمية المستهدفة تحقيقها بحلول نهاية عام 2030

- زيادة نسبة استخدام كبار السن للتقنيات الرقمية إلى 75%.
- ضمان إمكانية وصول 80% على الأقل من المواقع الإلكترونية الحكومية للأشخاص ذوي الإعاقة.
- تطبيق معايير النفاذية الرقمية على 90% من الخدمات والمعلومات الحكومية الإلكترونية.
- توفير الأجهزة والتقنيات المساعدة لـ 75% على الأقل من الأشخاص ذوي الإعاقة.
- تدريب 75% على الأقل من الموظفين الحكوميين على مهارات دعم النفاذية الرقمية لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.
- تحقيق معدل نفاذ رقمي بنسبة 80% للخدمات الحكومية الإلكترونية المصممة خصيصا لكبار السن.

نطاق السياسة وإطارها الزمني

- يشمل نطاق سياسة النفاذية الرقمية مختلف القطاعات الحكومية والخاصة المقدمة للخدمات العامة، وكذلك البنية التحتية والتطبيقات الرقمية، بهدف ضمان النفاذية والوصول المتساوي للجميع، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن. تتضمن هذه السياسة مبادئ وإرشادات فنية مهمة لتعزيز النفاذية الرقمية في مختلف القطاعات، بما في ذلك:
- تطوير الخدمات الرقمية المنشورة على الإنترنت أو المتوفرة عبر التطبيقات النقالة، لضمان سهولة الوصول والاستخدام من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن؛
 - تطوير المواقع الحكومية والخدمات الإلكترونية، بما يتوافق مع المعايير العالمية مثل WCAG 2.1؛
 - تتضمن هذه السياسة خطة زمنية لمراحل العمل والتبني التدريجي بما يضمن تحقيق أهدافها إلى أقصى حدّ ممكن.

محاور العمل



تعزيز النفاذ إلى
التكنولوجيا الرقمية



توفير و تطوير
التقنيات المساعدة



تعزيز الوعي
والنثقيف



تطوير السياسات
والتشريعات



تعزيز التعاون
والشراكات



الإطار الزمني للسياسة

يتضمن الإطار الزمني لسياسة النفاذية الرقمية المراحل الثلاث التالية:

- المرحلة الأولى (2024 - 2026)
- المرحلة الثانية (2026 - 2028)
- المرحلة الثالثة (2028 إلى 2030)

تطبيق معايير النفاذية الرقمية بكامل الصفحات المتبقية من مواقع الويب الحكومية والتطبيقات الإلكترونية العامة والتطبيقات الخاصة التي تُعدّ الأكثر استخداماً ولها صفة الخدمة العامة.

الخطة الإعلامية

لضمان نجاح السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية جاري العمل على تنفيذ خطة اعلامية للتعريف بأهمية السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية في ليبيا وتطبيقها تشمل المحاور الآتية
إطلاق حملة توعوية وطنية

- إنتاج محتوى إعلامي متخصص (فيديوهات، مقالات، إنفوجرافيك) يشرح أهداف السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية في ليبيا وآليات تطبيقها
- إنشاء منصة إلكترونية موحدة تكون تبعيتها للهيئة العامة للمعلومات تجمع كافة المعلومات والموارد المتعلقة بالسياسة الوطنية للنفاذية الرقمية، وتتيحها للجمهور والجهات المعنية.
- تنظيم حملات توعوية وإشراك المشاهير والمؤثرين في الحملات الإعلامية لزيادة انتشارها وتأثيرها في المجتمع
- تخصيص جوائز وحوافز إعلامية للمبادرات والمشاريع المتميزة في مجال النفاذية الرقمية
- التعاون مع وسائل الإعلام المحلية والدولية لنشر قصص نجاح ليبيا في تطبيق السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية

مطالبات

مطالبة القطاع المصرفي العام والخاص بتنفيذ تحسينات على خدماته الرقمية المنشورة على الإنترنت أو التطبيقات النقالة، وأكشاك الخدمة الرقمية، وأجهزة الصراف الآلي، ووضعها في أماكن موزعة ومعلن عنها ويسهل على الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن النفاذ إليها.

مطالبة مزودي خدمات الاتصالات بتوفير الهواتف المعززة بتقنيات النفاذية الرقمية والمخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، وتطوير واجهات الخدمات الرقمية لتلك الشركات بما يتوافق مع معايير النفاذية الرقمية، ويشمل ذلك خدمات الطوارئ، وتعزيز الهواتف العمومية بالنفاذية الرقمية التي يمكن أن يستخدمها الأشخاص ذوو الإعاقة، وكبار السن حيثما كان ذلك مناسباً وضرورياً.

تحديد آليات الإنفاذ والرقابة على عمليات التنفيذ والتوافق مع متطلبات النفاذية الرقمية، وتحديد المعايير التقنية المحلية والعالمية المطلوب الالتزام بها و هي المستوى AA للمعيار WCAG 2.1
وضع خطة زمنية للاستجابة لمتطلبات النفاذية الرقمية لكل من تلك القطاعات



شكرا لحسن استماعكم